تثمين وحماية الإبتكار كشرط للإندماج في العولمة

مليكة حفيظ*

Résumé :

Cet article a pour objet de relever que l'innovation constitue une condition de changement, de développement générant ainsi des avantages concurrentiels pour l'entreprise d'une manière générale : il permet aussi d'évaluer la situation de l'invention en Algérie du point de vue encadrement juridique, quant à sa pratique au niveau de l'entreprise Algérienne en particulier.

ملخص :

يهدف هذا المقال إلى إبراز أن الابتكار يعتبر شرطا أساسيا للتغيير والنمو واكتساب ميزات تنافسية للمؤسسة كما يسمح بتقييم وضعية الابتكار في الجزائر من حيث التأطير القانوني والممارسة على مستوى المؤسسة الجزائرية خصوصا.

مقدمة :

لقد أصبح مصطلح العولمة (Mondialisation) من أكثر المصطلحات تداولا في الأدبيات المعاصرة منذ نهاية القرن العشرين. واستخدمت هذه الأدبيات العديد من المصطلحات للتعبير عن نفس المضمون، مثل الكونية (Globalisation) والشمولية.

وقد تم تعريف العولمة بأنها إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل مجال تطبيقه عالميا. أي أن "العولمة" تعني من جملة ما تعنيه أن نمط الإنتاج

* أستاذ محاضر صنف أ – كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر.

الرأسمالي قد وصل إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج "(1). ومعنى ذلك أن العالم قد رسمل أو سيرسمل على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته تتم على مستوى السطح. ويعني ذلك أنه تم وسيتم نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى الأطراف بعد أن كانت محصورة كليا في مجتمعات المركز ودوله. وعندما يتم الحديث عن تنامي ظاهرة العولمة، نجد أنها تنعكس في العديد من العناصر، منها:

- العولمة المالية لرؤوس الأموال؛
- عولمة الأسواق واستراتيجيات المؤسسات؛
- عولمة أنماط الحياة؛
- عولمة التكنولوجيا، البحث والتطوير والمعارف.

لقد برزت ظاهرة القرية العالمية التي تتحكم فيها القمم الإقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، ومستندة إلى قوى السوق بإشراف مؤسسات العولمة الإقتصادية ممثلة في صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة (2).

أولا – الإبتكار والعولمة :

لقد أصبحت الدول النامية في مفترق الطرق حيال ظاهرة العولمة، فإما الانغلاق على الذات والبقاء خارج الدائرة العالمية، وإما محاولة الاندماج في هذه السيرورة الجديدة بالمواصفات والخصائص المطلوبة التي هي:

1 – الديموقراطية :

لأنها تمكن من وضع أسس وتكريس التغيير والثقة في المؤسسات التي تؤدي إلى دولة القانون وانتفاء المشكلات السياسية وبؤر الصراعات.

2 – نظام التعليم والتكوين :

الذي لابد من تحسينه ومراجعته وربطه وتوجيهه نحو حاجات ونشاط المؤسسات. ولسنا هنا في حاجة إلى تبيان أنه بقدر إلغاء الحواجز بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات التجارية، وتلك التي تنتج الثروات والخدمات بقدر مايؤدي ذلك إلى الإنسجام الإقتصادي والنجاعة والفعالية والقدرة والقوة .

3 – الإبتكار والإختراع :

إن المجتمع العالمي والمؤسسات التي تكونه أصبحت موضوعة تحت شعار الإبتكار **(L'innovation)**، الذي شكل ويشكل واحدا من الخصائص الأساسية للجزء الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. بحيث أصبح الإبتكار شيئا فشيئا مرادفا للتغيير والنمو ومن ثم فإن أية مؤسسة تزيد النمو والتميز عن مناسيها، يمنحها ميزة تنافسية **(avantage concurrentiel)** تسمح لها باكتساب حصص جديدة من السوق ومن ثم النمو والتوسع (3).

إن الإبتكار أو التجديد **(L'innovation)** يختلف عن الإختراع (L'invention) الذي يدخل ضمن نطاق العلم والتقانة ولابد إذن على الإبتكار من خلق ثروات جديدة وليس معارف جديدة، ويكون ميدان الإبتكار حينئذ هو السوق وليس المخبر (4).

يمكن إجمال خصائص كل من الإبتكار والإختراع في الجدول التالي:

خصائص الابتكار والاختراع

بيان	الإبتكار	الإختراع
الأصل	- منظمات - تقسيم العمل	- العلم - الأفراد والجماعات
الميدان والأهداف	- اقتصادي - خلق ثروات ومنتجات جديدة وأنماط إنتاج جديدة	- تنمية المعارف
الخصائص	- مردودية - دورة حياة المنتج - تكامل	الإحلال

المصدر : إعداد الباحثة

إن الإبتكار مرتبط بمتطلبات المردودية التي يجب أن تأخذ بعين الإعتبار:

- إهلاك الإستثمارات الحاصل من أجل منتجات أو خدمات جديدة .
- إهلاك الإستثمارات الحاصل من المنتجات التي لم تعد صالحة (Périmé).
- المردودية المنتظرة من الإبتكار والوسائل اللازمة لجعلها عملية، وكذلك مواجهة رد فعل المنافسين. ويجب التأكيد في هذا المقام أنه دون ابتكار لا يمكن لأية مؤسسة مجابهة المنافسة، وعليها بالتالي التفوق على نظيراتها في ميدان ما على الأقل مثل: (تغليف، سعر، طرق بيع،.....) مما يجعلنا نقول إن الإبتكار هو سبب وجود المؤسسة .

ثانيا – في تثمين الإبتكار:

نقصد بالتثمين **(Valorisation)** التشجيع وسهولة الإنجاز. وليس للإبتكار معنى إذا لم تضعه المؤسسة حيز التنفيذ قبل منافسيها، ومن ثم على

الإبتكار أن يمارس أثرا مضاعفا في ما يخص تنمية وتوسع المؤسسة ومردوديتها .

يلاحظ أثر الإبتكار على مستوى المنتج أو الخدمة التي مكّن من الوصول إليها. ويظهر أثره بصفة أخص في ارتفاع النتائج بمختلف أنواعها (مالية، خلق وظائف شغل، توسع،.....) (5)، وعندما يكون هناك ابتكار في منتج ما ولم يؤد إلى ارتفاع وتغير في النتائج، فإن ذلك يعني أن المنتج قد عدل فقط (**modifié**) ولم يستفد من ابتكار حقيقي من طرف المؤسسة(6).

تكون المؤسسة أحيانا أمام سباق تفرضه على منافسيها، وتطرح بالتالي هنا مسألة حماية الإبتكار وتثمينه، مما يعني توفير محيط مناسب ومؤسسات مستقلة تهتم بالعديد من الجوانب التي تمكن من تثمين الابتكار، منها :

- حل كل المشكلات القانونية والضرائبية المرتبطة بالتطوير وحيازة البراءات؛
- ترقية الإبتكار محليا ودوليا؛
- المساعدة على التمويل أو عقد شراكات من أجل الابتكار؛
- النشر والإشهار في ميدان الإبتكار .

ثالثا – مدى تثمين وحماية الابتكار في الجزائر :

تهتم بشؤون الإختراع والإبتكار والإبداع في الجزائر مؤسستان هما:

- المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (**INAPI**)،
- الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (**ONDA**).

وهما مؤسستان عموميتان مركزيتان، تعني أولاهما بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالإختراع وتسجيله وحفظ حقوق المخترع في مجال

الصناعة، في حين تتصرف مهمة الثانية إلى نفس ماتقوم به الأولى ولكن في ما يتعلق بالمجالات غير الصناعية .

لا يزال الجزائريون أفرادا ومؤسسات غير واعين تماما بالمزايا التجارية التي يمكن جنيها وطنيا ودوليا من حماية الإختراع والإبتكار بسبب:

- الروتين الذي يطبع عمل المؤسستين واقتصارهما فقط على الإجراءات الشكلية والحصول على ما يعود إليهما من حقوق، دون الإهتمام بحقوق المبدعين عموما. و أصبح هذا السلوك ينفر المبدعين ويدفعهم إلى عدم التعامل مع هاتين المؤسستين والتصرف بطرق تصيب أحيانا وتقود إلى الخطأ أحيانا أخرى.

- عدم توفر شبكة معلومات في ميدان الإختراع والإبتكار، فلا وجود لملتقيات دورية ولا لنشرية للإختراع والإبتكار والمستجدات العالمية والمحلية المتعلقة بهما، وإن وجدت فإنها محدودة النشر والتوزيع .

- الإستعمال الضيق للأنترنيت الذي يفتح آفاقا كبرى أمام المبتكرين .

- الإشكالات القانونية التي يجب استيفاؤها، تفوت- أحيانا- على المبتكرين فرصا إقتصادية لا تعوض مما يجعل مبتكراتهم عرضة للتقادم، وربما عدم الصلاحية .

- تقف المتطلبات المالية عائقا منيعا أمام الإبتكار على مستوى الأفراد والمؤسسات، ذلك أن:

* مجهودات الدولة ضعيفة ومحدودة فيما يخص البحث والإبتكار، ومرتبطة ببرامج تعوزها سرعة تخصيص الأموال وحرية التصرف فيها. عكس ما هو حاصل في البلدان الصناعية المتطورة، إذ أن ما بين 40% إلى 50%

من مجموع النفقات الوطنية على البحث والتطوير في هذه الدول تتبع بشكل مباشر أو غير مباشر من المؤسسات والهيئات الحكومية.

* قلة الجمعيات أو الجهات التي تمول أو تشجع المبتكرين.

- غياب الذهنية التسييرية (**l'esprit managerial**) على مستوى المؤسسات في ما يتعلق بالتجديد التكنولوجي، الشيء الذي أدى إلى :

* غياب نظام لتكوين وتطوير الموارد البشرية،
* غياب كل أشكال التحفيز الممكنة .

- غياب فضاءات العمل الإبداعي من مخابر ومؤسسات، تتوفر على مايلزم من معدات وأدوات يتطلبها الإبتكار والإختراع .

- ضعف العلاقات بين الجامعة والمؤسسات، التي لا تزال في مراحل جنينية ومحتشمة بسبب النظرة السيئة لنظام التعليم، الذي لا يرتبط بمتطلبات التنمية الوطنية والتطور الوطني والعالمي. وبسبب خضوع الجامعة والمؤسسات إلى نظامي تسيير مختلفين شكلا ومضمونا؛ إذ هناك تسيير سريع دون تعقيدات على مستوى المؤسسة، وهناك تسيير ثقيل ومعقد على مستوى المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري. وقد قادت هذه الوضعية الكثير من المؤسسات الإقتصادية إلى تفضيل الأجانب على الوطنيين حتى وإن كانت الخدمة مجانية.

- لم تمكن الصعوبات المالية على مستوى المؤسسات الإقتصادية من تخصيص غلاف لتطوير التكنولوجية والتجديد والبحث والابتكار.

- عدم كفاية وكفاءة الموارد البشرية .

- غياب ومحدودية العلاقات التي تخص تطوير المنتجات والخدمات (امكانية الشراكة، تراخيص جديدة، توطيد العلاقات مع الجامعة، إقامة خلايا علمية لمتابعة تطوير المنتجـــــات والخدمات، ....)

خاتمة :

لقد بينا أن وضعية الإبتكار في المؤسسة الجزائرية خاصة وفي الجزائر عموما في مستويات متدنية، ليست في مستوى يتلاءم والتحولات الإقتصادية والتطورات العالمية والإقليمية. الإقتصاد الجزائري ومن خلاله المؤسسة لن تستطيع مقاومة مايحدث من هذه التغيرات إذا لم تعط الأهمية للإبتكار والمبتكرين. ومن ثم نقترح :

1 – على الدولة إيلاءاهتمام للإبتكار لتنمية ومساعدة المخترعين والمبتكرين على خلق جمعية تعنى بحماية وضعيتهم .

2 – تنمية فكرة إقامة جهد مشترك وطني واجب التأسيس له بنصوص ملزمة لكل الأطراف بين الجامعة والمؤسسة في ميدان البحث والإختراع والإبتكار .

3 – توفير الدعم المالي لمساعدة الباحثين على تجسيد أفكارهم.

4 – تعديل قانون الملكية الصناعية ليشمل مفهموم الابتكار كفعل جدير بالحماية والتشجيع ذلك أن القانون الحالي الذي صدر سنة 1996 لا يتناول هذا الموضوع .

5- استعمال وسائل الاتصال الحديثة لتقليص الزمن الذي تستغرقه الاجراءات المتعلقة بكل عمليات الإبداع .

المراجع المعتمدة :

1- الضرير موسى ، العولمة: مفهومها وبعض الملامح ، مجلة المعلومات الدولية / العدد 58/ 1998 – الجمهورية العربية السورية، ص 7.

2- الكفري مصطفى محمد العبد الله، العرب والعولمة: المنعكسات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول الجزائر والعولمة: جامعة قسنطينة (22 – 23 نوفمبر 1999).

3- أوكيل محند السعيد، اقتصاد وتسيير الابداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994 ، ص 36 .

4- البلاوي حازم، المجتمع التكنولوجي الحديث، دار المعارف، مصر 1992، ص 102.

5- إبراهيم حيدر، الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات، دار الرضا، سوريا، 1999، ص 45.

6- Amer tayeb said- l'industrialisation en Algérie. Anthrepos. France 1999. p56.